

جانب الطلب للمواد المخدرة

على جانب مقابل لصورة العرض السابق تقديمها توأ، نجد أن هناك مجموعة من العوامل التي تدفع فئات من الناس للتعاطي وقد تتسبب في إيقاعهم في هوة الإدمان السحيقة، تلك العوامل المؤثرة في جانب الطلب قد يكون بعضها مرتبط بالعوامل المؤثرة على العرض وقد تكون عوامل أخرى مختلفة، إلا أن الجانبين -في نهاية الأمر- لا بد أن يحدث تداخل بين الأبعاد المكونة لكل منهما خاصة وأن الفئات المتعاملة من كلا الجانبين تتسم بطبيعة خاصة تتوحد مع ذات طبيعة السلع محل التبادل وهي طبيعة (الانحراف) عن الشرع والقانون والحرص على العمل في الخفاء.

وبوجه عام، فإن الإقبال على المواد المخدرة يمكن أن يتوقف على العديد من الاعتبارات مثل الأنواع المطروحة من المواد المخدرة، والفئة العمرية التي ينتمى إليها المتعاطي والميل المتوسط الحدي لاستهلاك المواد المحرمة بوجه عام والمذهبة للعقل بدرجات متفاوتة على وجه أخص ومدى الاستعداد الفعلي لتكرار التعاطي، ومقدار الجرعة التي يتم تناولها في كل مرة، والأسلوب المفضل للتعاطي (بالاستنشاق، بالحقن، ..)، والمدة التي انقضت منذ بدأ الشخص في التعاطي، جنسية المتعاطي ومدى تمسكه بمبادئ أخلاقية معينة ومدى الاستعداد للانحراف والدخول في عالم الجرائم والسجون من عدمه... الخ.

وبالإضافة إلى ما سبق، يمكن توضيح بعض العوامل التي تلعب دوراً هاماً في خلق الطلب على المواد المخدرة وفي تحريك ذلك الطلب نحو الزيادة المستمرة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) الممهدات: فقد يبدأ المرء باستهلاك مواد مخدرة بسيطة وخفيفة مثل السجائر والخمور ثم ينتهي الأمر بالمرء لأن يبدأ تدريجياً في تعاطي المواد المخدرة الأكثر خطورة وشدة حتى يجد نفسه منزلقاً في هوة الإدمان وقد تصبح المواد المخدرة القوية أيضاً ممهدات تخلق في نفسه الطلب على مخدرات أقوى أو تحته على زيادة كميات ما يتعاطى منها.

(٢) الميل للانحراف: فما من شك في أن المرء إذا كان قوى في عقيدته فسوف يكون أكثر ابتعاداً وعزوفاً عن استخدام المواد المخدرة حتى لأغراض علاجية مهدئة حيث أنه يستعين بالإيمان وبالصبر وبالدعاء وببدائل أخرى روحانية وتعبدية كوسائل مقبولة

للتغلب على مشاكله وآلامه أما الشخص الضعيف الذي يميل إلى الانحراف، فهو يسارع إلى استخدام المواد المخدرة حتى وإن كان بدون مبرر أو داع على الإطلاق، ونتيجة لنزعة الانحراف لديه فهو يتجه دائماً إلى زيادة مقادير ما يستخدمه من جرعات مخدرة، ومن أنواع المواد المخدرة التي يتعاطاها وبناء على ذلك فإن زيادة عدد المنحرفين ومن لديهم ميول للانحراف في مجتمع ما يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد المخدرة وتعاطيها كأحد لوازم السلوك الانحرافي وأساسياته وسماته المميزة له. هذا، وتجدر ملاحظة أن (الميل للانحراف) يمكن أن يمثل (ذوق المستهلك) في قانون الطلب الاقتصادي الذي يعتبر أحد العوامل المؤثرة على الطلب على السلعة. ولكن لأن المنحرف لا ذوق فعلى له ولا يجب أن يسمى ميله المنحرف بالذوق، لذا كان أكثر ملاءمة أن يطلق عليه (الميل) للانحراف.

(٣) **سعر المادة المخدرة:** وكما يتضح من المثال المذكور في جانب العرض، فإن ارتفاع سعر تلك المادة المخدرة يمكن أن يدفع المتعاطي إلى تخفيض الكمية المطلوبة.

(٤) **سعر أدوات ومستلزمات التعاطي:** وكما أوضحنا أيضاً في الأمثلة الواردة في جانب العرض، فإن ارتفاع أسعار المستلزمات الإضافية لتعاطي مادة مخدرة ما، يمكن أن يصرف المتعاطي عن استخدام تلك المادة أو التقليل من استهلاكها.

(٥) **سعر المادة المخدرة البديلة:** فإذا كان سعر المادة المخدرة البديلة أقل مع إعطائها نفس التأثيرات المستهدفة، فما من شك في أن الطلب سيقبل على المادة الأساسية ويزداد على المادة البديلة الأقل سعراً.

(٦) **دخل المتعاطي أو قدرته على الحصول على مصادر تمويلية ولو عن طريق الانحراف والسرقة:** فما من شك في أن المواد المخدرة من السلع باهظة الثمن التي لا يقدر المتعاطي على المداومة على استهلاكها ما لم يمتلك ثروة كبيرة نسبياً وعادة ما يتم الاستعاضة عن ذلك باللجوء إلى السرقة والنهب للحصول على ثمن المادة المخدرة، ولقد لوحظ من التجارب الواقعية، أن أبناء الأسر الثرية عادة ما يقعون في براثن الإدمان نتيجة لكثرة ما بأيديهم من أموال، وبالتالي، فكلما زاد دخل الفرد وثروته كلما زاد الطلب على التعاطي والعكس بالعكس.

ومع هذا، فمن خلال دراسة ميدانية أجرتها د/ أنعام عبد الجواد وآخرون (٢٠٠٠، ص ٤٣) اتضح أن الطلب على المواد المخدرة بين الفئات الأقل دخلاً أكبر منه بين

العمال الأكبر دخلاً، فقد اتضح أن الإنفاق على المواد المخدرة يلبثهم نحو ١٠% من دخول العمال بشركة العامرية، ويرتفع إلى ٣٧,٦% من دخول العاملين بشركة البتروجاس، بينما يقفز إلى ٦٨,٣% من دخول العاملين باليومية.

ونود أن نختم ذلك العرض السريع بمعلومة طريفة توضح أهمية المواد المخدرة وضخامة حجم الطلب الفعال عليها في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشير د/ حمود عليما في بحث له على الانترنت إلى أن الأمريكيون ينفقون ٤٠ بليون دولار سنوياً لشراء المخدرات وأن الدولة تتحمل سنوياً نحو ثلاثة بلايين دولار كتكلفة اجتماعية لذلك الطلب والاستهلاك الضار.